HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.55
27 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

زمبابوي

[٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥]

زمبابوي

أولا - الأرض والسكان

ألف - الأرض

١- تقع زمبابوي في جنوب وسط أفريقيا بين نهري ليمبوبو وزامبيزي. وتحدها زامبيا إلى الشمال والشمال الغربي، وجنوب افريقيا إلى الجنوب. كما تحدها موزامبيق إلى الشرق والشمال الشرقي، وبوتسوانا إلى الشرق والشمال الشرقي والجنوب الغربي. وتبلغ المساحة الاجمالية لزمبابوي ٢٤٥ ٣٩٠ كيلومترا مربعا، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة انكلترا تقريبا.

٢- تقع زمبابوي بأكملها إلى شمال مدار الجدي، ويقع البلد بأكمله تقريبا على ارتفاع يزيد عن ٣٣٠ مترا تقريبا فوق مستوى سطح البحر. والسمة البارزة لهذا البلد هي الهضبة الوسطى، التي تعرف أيضا بالأراضي العليا، ويبلغ طولها ٦٥٠ كيلومتر وعرضها ٨٠ كيلومترا. وتحدها من الجانبين أراضٍ متوسطة الارتفاع يتراوح ارتفاعها ما بين ٦٠٠ و٢٠٠ ١ متر فوق مستوى سطح البحر.

باء - السكان

٣- وفقا للتعداد السكاني لعام ١٩٩٢ يبلغ مجموع عدد سكان زمبابوي قرابة ١٠,٤ مليون نسمة يعيش قرابة ٧٠ في المائة منهم في المناطق الريفية و٣٠ في المائة في المناطق الحضرية ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي قرابة ٣,٠ في المائة.

٤- وسكان زمبابوي متنوعون ثقافيا وحضاريا. وهناك ١٢ لغة محلية تقريبا مستخدمة في جميع أرجاء البلاد. وقد أمكن لهذا الشعب، رغم تباين عقائده وثقافاته ولغاته، أن يعيش في وئام مع احتفاظه بعقائده وقيمه الحضارية. ولكن يشيع استخدام لغتين محليتين أساسيتين هما لغتا "شونا" و"نديبيلي". واللغة الرسمية هي الانكليزية.

جيم - الخصائص العرقية

٥- هناك تباين في الخصائص العرقية لسكان زمبابوي. وأكبر مجموعة عرقية هي مجموعة شونا، التي تتكون من مجموعات سكانية متعددة، (بما في ذلك مجموعات كارانغا، وزيزورو، ومانييكا، وكور كور) وتمثل في مجموعها ٦٥ في المائة من العدد الاجمالي للسكان. وثمة مجموعات سكانية أخرى هي مجموعات سوتو، وتونغا، وفندا التي يتكون كل منها من ١ في المائة من التعداد السكاني. وفضلا عن ذلك هناك أفراد من أصل أوروبي وآسيوي يشكلون ٠,٥ في المائة و٠,١ في المائة على التوالي من العدد الاجمالي للسكان.

دال - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

٦- يمكن إعداد جدول للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على النحو التالي:

الناتج المحلي الاجمالي (١٩٩٢)	١١٥ ٤ مليون دولار زمبابوياً
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٩٢)	٣٩٦,٠٠ دولارا زمبابويا
عدد السكان (١٩٩٢)	١٠,٤ مليون
عدد السكان من الإناث	٥,٣ مليون
عدد السكان من الذكور	٥,١ مليون
السكان في المناطق الحضرية	٣١ في المائة (نسبة تقديرية)
السكان في المناطق الريفية	٦٩ في المائة (نسبة تقديرية)
معدل النمو السكاني	٣,١ في المائة
العملة	دولار زمبابوياً
سعر الصرف رهنا بالتقلبات (آذار/مارس ١٩٩٤)	دولار أمريكي = ٨ دولارات زمبابوياً
الدين الأجنبي	٣,٢ بليون دولار أمريكي
معدل التضخم (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)	١٨,٦ في المائة
نسبة معرفة القراءة والكتابة	٧٦,٦ في المائة
نسبة معرفة القراءة والكتابة (الإناث)	٧١,٣ في المائة
نسبة معرفة القراءة والكتابة (الذكور)	٨٢,٣ في المائة
العمر المتوقع (الذكور)	٥٩ في المائة
العمر المتوقع (الإناث)	٦٣ في المائة
معدل الخصوبة	٦١ في المائة
نسبة الوفيات العامة التقريبية	١٠,٨ من ٠٠٠ ١
نسبة الوفيات بين الأطفال	٢٣ من ٠٠٠ ١
نسبة الوفيات بين الرضع	٦٠ من ٠٠٠ ١

ثانيا - الهيكل السياسي العام

تاريخ زمبابوي السياسي

٧- يشبه التاريخ السياسي لزمبابوي تاريخ أي بلد أفريقي آخر ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل متميزة.

حقبة ما قبل الاستعمار (قبل ١٨٩٠)

٨- نجمت معظم الدراسات التي أجريت عن التاريخ السياسي لزمبابوي خلال هذه المرحلة، رغم أنها مدعومة بالوثائق، أساسا نتيجة التراث غير المكتوب.

٩- ووفقا لهذا التراث غير المكتوب، كان هناك في الاقليم، الذي أصبح يعرف الآن باسم زمبابوي، نظام حكم حتى قبل القرن الثاني عشر. وكانت زمبابوي مركز هذا النظام. وبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ١٠ نسمة، كلهم من مجموعة شونا السكانية. والحوائط الحجرية العظيمة التي لا تزال قائمة في جنوب شرق زمبابوي، إنما هي رمز لقوة هذا النظام. وزمبابوي، التي يمكن القول على سبيل المجادلة بأنها أعظم مملكة لم تكن المملكة الوحيدة: فقد كان هناك العديد من الممالك الأصغر حجما المنتشرة في جميع أرجاء البلاد. بيد أن زمبابوي كانت في أوج مجدها، في عام ٣٥٠ ١ تقريبا، مقرا لأقوى حاكم (مامبو) في جنوب شرق أفريقيا.

١٠- وكان هيكل الحكومة يضم نظاما قضائيا وجيشا ومزارعين وعمال مناجم ووحدات هيكلية أخرى، وكان سكان الممالك الصغيرة الأخرى يخضعون لسلطة ملك زمبابوي العليا ويدفعون له الجزية طوال العام.

١١- ومجموعة نديبيلي السكانية كانت تقيم في الجزء الغربي من البلاد. وتشكلت أغلب مستوطنات هذه المجموعة في حقبة ما قبل الاستعمار، من مستوطنات صغيرة الحجم، إذ أن عدد سكانها كان يتراوح بين ٥٠ و٢٠٠ نفس. وكانت القرى تتجمع في مجموعات أو تشكل جزءا من قبيلة غير مركزية جزئيا، أو جزءا من "إيزيغابا" يضم عدة قرى. وكانت خلافة شيخ "إيزيغابا" منحصرة في أسرة واحدة عملا بقوانين سلالة الأب الصارمة التي نادرا ما كان في مقدور حتى الملك أن يمس بها. وكان لمجموعة نديبيلي السكانية، شأنها شأن مجموعة شونا، نظام حكم. وترأس القبيلة ملك، وكانت جوبولاوايو عاصمة ملكه (تعرف الآن باسم بولاوايو). والشيوخ (إيندونا) كانوا يأتون في المرتبة التالية للملك وكانوا يرأسون إماراتهم كما كانوا مسؤولين عن أعمالهم أمام الملك.

الحقبة الاستعمارية (١٨٩٠-١٩٧٩)

١٢- بدأت أول محاولات استعمار زمبابوي في ١٨٨٨. وبلغت هذه المحاولات الذروة في ١٨٩٠ حيثما وصلت في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٨٩٠ مجموعة من المستوطنين البيض الذين كانوا في معظمهم من المهاجرين من مستعمرة رأس الرجاء الصالح في الجنوب إلى مكان أطلقوا عليه اسم فورت ساليزبوري. وأقام المستوطنون نظام حكم أشرفت على إدارته الشركة البريطانية لجنوب افريقيا نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، وبموجب عقد إيجار.

١٣- وأدت انتفاضة قبيلة نديبيلي ما بين ١٨٩٣ و١٨٩٤ وانتفاضة قبيلة شونا خلال الفترة ما بين ١٨٩٦ و١٨٩٧ إلى سلسلة من التطورات في ١٩٠١، وبعد هزيمة القبيلتين على أيدي المستوطنين، تم دمج أراضيهما في إقليم واحد أطلق عليه اسم "روديسيا الجنوبية".

١٤- وأصبح هناك حاكم للاقليم ومجلس تشريعي، وقضاة، ومندوبون وشيوخ وطنيون. وجرد الشيوخ من سلطاتهم التقليدية وأصبحوا يخضعون لادارة الشؤون الوطنية.

١٥- وفي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ تخلت الشركة عن ادارة الاقليم. وخير المستوطنون، بموجب قرار صدر حينئذ، بين الحكم الذاتي أو الانضمام إلى جنوب افريقيا. واختار المستوطنون الحكم الذاتي وتولوا مسؤولية الحكم في كل الأمور باستثناء مسؤولية شؤون الدفاع، والضرائب على الأنشطة التعدينية، والشؤون الافريقية التي ظلت من بين المسؤوليات المناطة بالحكومة البريطانية. ومن ثم أصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة للمستوطنين البيض بكل ما تعنيه هذه العبارة من معان. وأصبح لها رئيس وزراء ومجلس وزراء وبرلمان.

١٦- وخلال الحرب العالمية الثانية، ولدى بذل محاولات لإقامة اتحاد بين الأقاليم في هذه المنطقة، انشئت ثلاثة أقاليم هي: اقليم نيازالاند (الذي اصبح الآن دولة ملاوي) واقليم روديسيا الشمالية (الذي أصبح الآن دولة زامبيا) واقليم روديسيا الجنوبية (الذي أصبح الآن دولة زمبابوي). أمانة مشتركة بين أقاليمها، ثم أنشأت بعد ذلك في ١٩٤٥، مجلس افريقيا الوسطى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، انشئت بصورة رسمية حكومة اتحادية وبرلمان اتحادي. وبعد استقلال ملاوي وزامبيا في ١٩٦٢ و١٩٦٤ على التوالي، ألغي هذا الاتحاد. بيد أن روديسيا الجنوبية ظلت قائمة ككيان منفصل يخضع لإدارة استعمارية.

إعلان الاستقلال من جانب واحد

١٧- وفي ١٩٦٥، أعلنت روديسيا الجنوبية، التي كانت تخضع لنظام حكم الأقلية البيضاء، استقلالها من جانب واحد. وأصبحت تعرف برروديسيا. واعتبر هذا التحرك عملا غير مشروع حيث أن الحكومة البريطانية لم تقره. ومن ثم أصبحت حكومة إعلان الاستقلال من جانب واحد منبوذة على الساحتين المحلية والدولية. وواجهت أيضا جزاءات اقتصادية ودبلوماسية مشددة فرضها عليها المجتمع الدولي من أجل الاطاحة بحكومة اعلان الاستقلال من جانب واحد.

زمبابوي بعد الاستقلال

١٨- في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠ حصلت زمبابوي على الاستقلال في ظل حكومة للأغلبية. وتم استبدال اسم روديسيا باسم زمبابوي. واعتمد دستور جديد للدولة المستقلة كان قد اتفق عليه من قبل في لندن، وهو دستور لانكاستر تكون بموجبه برلمان من مجلسين: مجلس أعلى (مجلس الشيوخ) ومجلس أدنى (مجلس النواب).

١٩- ورأس الحكومة رئيس الوزراء ورأس الدولة رئيس شرفي. ونص الدستور أيضا على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ومن الناحية المؤسسية، شهدت هذه الفترة من تاريخ زمبابوي حكم الشعب للمرة الأولى حيث اختار حكومة تمثله.

٢٠- واتسمت هذه الفترة وحتى عام ١٩٨٧، بعدم الاستقرار السياسي، الذي اتخذ شكل أنشطة انفصالية نجمت عن الصراع بين الحزبين السياسيين الرئيسيين وهما جبهة زانو الشعبية وجبهة زابو الشعبية. وأفضت المفاوضات بين الحزبين إلى اتفاق وحدة (١٩٨٧)، أنهى الصراع بدمج الحزبين في حزب واحد.

٢١- وأدت التعديلات التي أدخلت على الدستور بعد ذلك إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء وانشاء منصب رئيس وزراء تنفيذي وبرلمان من مجلس واحد.

٢٢- والرئيس هو الآن رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، والقائد الأعلى لقوات الدفاع. وينتخبه الناخبون المسجلون في قوائم الناخبين. ومدة ولايته ست سنوات. ومن الجائز أن يعاد انتخابه لمدة ولاية أخرى. وقد انتخب الرئيس الحالي في ١٩٩٠، وتنقضي مدة ولايته في ١٩٩٦.

٢٣- ويتشكل البرلمان من ١٥٠ عضوا ينتخب الناخبون المسجلون في قوائم الناخبين ١٢٠ منهم، ويمثلون ١٢٠ دائرة، ويشغل ٨ منهم مقعدا في البرلمان بحكم توليهم منصب حاكم ولاية. ويعين مجلس المشايخ ١٠ من الشيوخ التقليديين بينما يعين الرئيس ١٢ آخرين.

٢٤- ويدعو الرئيس البرلمان إلى الاجتماع ويفض الدورة ويحل البرلمان والحد الأقصى لعمر البرلمان هو خمس سنوات ينحل بعدها بصورة تلقائية. ووفقا لما ينص عليه الدستور، تجرى انتخابات عامة فور حل البرلمان.

الانتخابات البرلمانية

٢٥- لأغراض الانتخابات، تقسم زمبابوي إلى مناطق جغرافية، تعرف بالدوائر، يمثل كلا منها عضو في البرلمان. وعملا بالدستور، انشئت لجنة لرسم الحدود تنعقد بناء على دعوة من رئيس الجمهورية، وتتمثل وظيفتها في تأمين وجود تمثيل منصف من خلال تحديد حدود الدوائر.

٢٦- وينص الدستور أيضا على انشاء لجنة للاشراف على الانتخابات تقوم بمهمة الاشراف على تسجيل الناخبين وعلى سير الانتخابات. وهي مخولة أيضا سلطة فحص مشاريع القوانين أو الصكوك الوطنية ذات الصلة بتسجيل الناخبين أو بانتخاب أعضاء البرلمان قبل عرض مشاريع القوانين أو الصكوك القانونية هذه على البرلمان. وهناك أيضا ادارة للانتخابات انشئت إعمالا لقانون الانتخابات. وتقع عليها مسؤولية التنسيق بين أنشطة الوزارات والادارات فيما يتعلق برسم حدود الدوائر وتسجيل اسماء الناخبين وادارة عملية التصويت وعموما تأمين حسن سير الانتخابات وفعاليتها وحريتها وانصافها.

٢٧- وينص قانون الانتخابات لعام ١٩٩٠ على الاقتراع السري. ويحق لمواطني زمبابوي والمقيمين فيها بصورة دائمة الادلاء باصواتهم إذا ما كان عمرهم ١٨ سنة أو أكثر وإذا لم يكن حقهم في الانتخاب قد أسقط. والتصويت ليس إجباريا.

٢٨- ولكي يحق للناخب التصويت في دائرة ما يجب أن يكون مسجلا فيها. ويعد المسجل العام للانتخابات قائمة الناخبين التي يجري استكمالها بصورة منتظمة.

٢٩- ويجوز لأي مواطن من مواطني زمبابوي أو أي شخص يقيم فيها بصورة دائمة أن يرشح نفسه في الانتخابات إذا لم يكن حقه في الانتخاب قد أسقط، وإذا كان قد بلغ ١٨ سنة من عمره.

نظام الأحزاب

٣٠- نظام الحكم في زمبابوي هو نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب. وللسكان مطلق الحرية في انشاء أية أحزاب سياسية والانضمام إليها. وفي الانتخابات، يحق للناخبين، شريطة أن يكونوا مؤهلين للانتخاب، الادلاء بأصواتهم لصالح أي مرشح من أي حزب سياسي يتعهد بخدمة مصالحهم على أحسن وجه.

٣١- ووفقا لقانون (تمويل) الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ الذي ينص على تمويل الأحزاب السياسية، يتعين على الأحزاب السياسية أن تسجل أسماءها لدى وزير العدل والشؤون القانونية والبرلمانية حتى يحق لها الحصول على منحة من الدولة. وتتناسب القيمة الاجمالية لهذه المنحة مع عدد ممثلي الحزب من الأعضاء المنتخبين في البرلمان شريطة ألا يقل عددهم عن ١٥ عضوا. ويمكن للوزير أن يرفض طلب التسجيل. وفي هذه الحالة، يحق للحزب المعني أن يطعن بالاستئناف في هذا القرار أمام المحكمة العالية.

٣٢- ويوجد الآن ١٢ حزبا سياسيا تقريبا في زمبابوي. ولم تمنح حتى الآن هذه المنحة إلا لحزب زانو (الجبهة الشعبية) الحاكم والذي يشغل في الوقت الراهن ١١٧ مقعدا من بين الـ ١٢٠ مقعدا التي تشغل بالانتخاب.

ثالثا - الإطار القانوني العام

النظام القانوني

٣٣- تستند الولاية القضائية في زمبابوي بصورة أساسية إلى القانون الروماني الهولندي. ووفقاً لدستور زمبابوي فإن القانون المطبق في المحاكم إلى جانب القانون العرفي الأفريقي، هو القانون الذي كان سارياً في مستعمرة رأس الرجاء الصالح في ١٠ حزيران/يونيه ١٨٩٠ بصيغته المعدلة بتشريعات لها قوة القانون في زمبابوي.

٣٤- ويمكن تصنيف المصادر الرئيسية للقانون في زمبابوي على النحو التالي:

(أ) القانون العام؛

(ب) القانون النظامي؛

(ج) السوابق القضائية؛

(د) القانون العرفي.

٣٥- ودستور زمبابوي هو القانون الأساسي في زمبابوي، وإذا تعارضت أحكام أي قانون مع أحكام الدستور، يعتبر هذا القانون الآخر، لاغياً بقدر تعارضه مع الدستور. وتستمد جميع المحاكم المناط بها مسؤولية تفسير القانون وتطبيقه، سلطتها من القوانين المكتوبة المختلفة التي يصدرها البرلمان.

المحكمة العليا

٣٦- أنشئت هذه المحكمة، التي تعد أعلى محكمة في البلاد، إعمالاً للدستور. ويترأسها كبير القضاة. وهي آخر محكمة تستأنف فيها الأحكام. وولايتها وسلطانها مخولة لها بموجب الدستور وقانون المحكمة العليا لعام ١٩٨١ والقانون العام.

٣٧- وتنظر المحكمة العليا في الطعون بالاستئناف في القضايا المدنية والجنائية بعد أن تفصل فيها المحكمة العالية ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الجزئية والمحاكم المحلية وغيرها من المحاكم.

٣٨- وإعمالا للدستور تخول المحكمة العليا أيضاً سلطة الفصل في القضايا الدستورية الابتدائية، والفصل خصوصاً في القضايا التي تنطوي على ادعاء انتهاك إعلان الحقوق. ويمكنها أن تنظر أيضاً في الأمور المرفوعة إليها من المحاكم المختصة الأخرى كلما طعن في قانون ما بوصفه غير دستوري وتنظر المحكمة العليا في هذه القضايا بكامل هيئتها (خمسة قضاة).

٣٩- ويعين رئيس الجمهورية، بالتشاور مع لجنة السلك القضائي، كبير القضاة وغيره من قضاة المحكمة العليا والمحكمة العالية. ولا يجوز فصل أي قاض من منصبه إلا لعجزه عن الاضطلاع بمهامه أو لسوء سلوكه. ويحدد رئيس الجمهورية مرتبات القضاة وظروف عملهم.

المحكمة العالية

٤٠- مثلما هو الحال بالنسبة للمحكمة العليا، أُنشئت المحكمة العالية إعمالاً للدستور. ويترأس المحكمة العالية رئيس من القضاة يخضع لتوجيهات كبير القضاة.

٤١- وتتمتع المحكمة العالية بولاية قضائية أصلية غير محدودة في القضايا المدنية والجنائية باستثناء القضايا الخاصة بالدستور التي تعد الولاية القضائية فيها أصلاً من اختصاص المحكمة العليا.

ويحدد قانون المحكمة العالية في زمبابوي لعام ١٩٨١ وكذلك الأحكام القانونية المكتوبة والسوابق القانونية، الولاية القضائية للمحكمة العالية وسلطاتها وممارساتها وإجراءاتها كما تنص هذه الصكوك أيضاً

على أن المحكمة العالية مختصة بإعادة النظر في أحكام المحاكم الأدنى مستوى المطعون فيها بالاستئناف. وتعقد المحكمة جلساتها بصورة دائمة في هراري وبولوايو، وتعقد جلساتها بالتناوب في موتاري، وغويرو، وماسفينغو، وهوانغي. وكل المداولات مفتوحة للجمهور ووسائط الإعلام.

٤٢- وتتضمن الجرائم التي تفصل فيها المحكمة العالية الجرائم البالغة الخطورة مثل جرائم القتل والسرقة. وتعد المحكمة الجهة الوحيدة المخولة سلطة إصدار أحكام الإعدام فيما يتعلق بجرائم محددة. ولا يحكم بالإعدام على مجرم إذا كان:

(أ) إمرأة حامل؛

(ب) تجاوز السبعين من عمره؛

(ج) عمره أقل من ١٨ سنة عند ارتكاب الجريمة.

محكمة القضاء الإداري

٤٣- تستمد محكمة القضاء الإداري وجودها من القانون الإجرائي. وقد أنشئت محكمة القضاء الإداري إعمالاً لقانون القضاء الإداري لعام ١٩٧٩ الذي يحدد أيضاً وظائفها ومهامها. ويحدد نفس هذا القانون وغيره من القوانين الولاية القضائية لهذه المحكمة.

٤٤- وتعمل بصفتها محكمة لاستئناف مجموعة متنوعة من الأحكام الإدارية والقضائية (التي تتخذها المحاكم والهيئات القانونية) الصادرة إعمالا لتشريعات مثل قانون المشروبات الكحولية، وقوانين سماسرة العقارات، وقانون المخدرات والمواد ذات الصلة، وقانون المياه، وقانون الحصول على الأراضي، وقانون الموارد الطبيعية ... إلخ. والمحكمة العليا هي الجهة المختصة بالفصل في قرارات هذه المحكمة المطعون فيها بالاستئناف.

المحاكم الجزئية

٤٥- أنشئت هذه المحاكم هي الأخرى إعمالا لمرسوم برلماني، ولها ولاية قضائية جزئية ويترأسها قضاة. وتفصل في جرائم تتراوح بين جرائم ثانوية مثل النشل وسرقة معروضات المتاجر إلى الجرائم الأكثر خطورة مثل جريمتي الاغتصاب والسرقة. ويكون القضاة مؤهلين قانونياً وينظرون بمفردهم في القضايا.

٤٦- وتضطلع المحاكم أيضاً بإجراءات الإحالة إلى السجن فيما يتعلق بالجرائم التي تفصل فيها المحكمة العالية. وتنظر ايضاً في القضايا المدنية في الحدود المحددة في هذا القانون، وهي على سبيل المثال استيفاء الديون وأوامر الإعالة، والحضانة والوصاية، إلخ. وتنظر هذه المحاكم أيضاً في الطعونات بالاستئناف في أحكام المحاكم المحلية والمحاكم الجزئية الثانوية. وتنعقد المحكمة أيضاً في بعض الأحيان كمحكمة للأحداث.

٤٧- ويشرف كبير القضاة على كل القضاة في جميع ارجاء البلاد. وتعين إحدى الهيئات التشريعية القضاة. ويوجد في الوقت الراهن ١٥٦ قاضياً تقريباً في جميع أرجاء البلاد.

المحاكم المحلية

٤٨- هذه المحاكم هي صورة طبق الأصل من المحاكم التقليدية. وتناط بها مهمة الفصل في المسائل المدنية في الحالات التي يمكن فيها تطبيق القانون العرفي. وانشئت المحاكم المحلية إعمالاً للقانون العرفي وقانون المحاكم المحلية لعام ١٩٩٠. وتتشكل المحاكم المحلية من:

(أ) محاكم المجتمعات المحلية التي يترأسها شيوخ وموظفون منتخبون. وتنحصر ولايتها القانونية في القضايا التي لا تتجاوز فيها قيمة المبلغ موضع النزاع ٠٠٠ ١ دولار زمبابويي؛

(ب) محاكم أولية يترأسها زعماء محليون وتنحصر ولايتها القضائية في القضايا التي لا تتجاوز فيها قيمة المبلغ موضع النزاع ٥٠٠ دولار زمبابويي.

ويتم تعيين إحدى الهيئات التنفيذية الشيوخ والقادة المحليين.

٤٩- ولا يجوز أن تفصل هذه المحاكم في قضايا الطلاق أو الوصايا (صحتها أو نفاذها أو تفسيرها) أو الحضانة أو الوصاية على القصر ... إلخ.

٥٠- والمحاكم الجزئية هي المختصة بالنظر في قرارات محاكم المجتمعات المحلية المطعون فيها بالاستئناف وتنظر فيها في نهاية المطاف المحكمة العليا إذا لم يكن حكم/توجيه قاضي المحكمة الجزئية مرضياً.

محاكم المطالبات الثانوية

٥١- انشئت هذه المحاكم، التي كان الغرض من إنشائها التخفيف من أعباء المحاكم العادية، إعمالاً لقانون محكمة المطالبات الثانوية. ووفقاً لهذا القانون، يمكن تعيين محام مؤهل له خبرة ثلاث سنوات أو أحد الممارسين السابقين للقانون أو أحد القضاة لينظر في المطالبات التي تعرض على هذه المحاكم.

٥٢- ولا يجوز أن يكون هناك تمثيل قانوني في هذه المحاكم. والسبب وراء ذلك إنما هو الرغبة في البساطة وفي تخفيض التكلفة. والهدف منه هو إضفاء طابع غير رسمي على المحكمة بأكبر قدر ممكن وسرعة الفصل في الأمور. ولا يتطلب الأمر مرافعات رسمية بل يجري توفير استمارات بسيطة للطلبات/الدفاعات.

٥٣- والهدف من إقامة هذه المحاكم يتمثل في الفصل فقط في المطالبات الثانوية التي لا تزيد قيمتها عن ٠٠٠ ٢ دولار زمبابويي. ولا تنظر هذه المحاكم في قضايا الطلاق أو الوصاية أو الإعالة ... إلخ. ويكون قرار القاضي نهائياً وغير قابل للاستئناف رغم إمكانية إعادة النظر في القضية من حيث الشكل أمام

المحكمة العالية. ويكون الأساس الذي يتم عليه إعادة النظر إما عدم سلامة الإجراءات عندما يتصرف القاضي على نحو غير منصف أو عندما تكون الإجراءات غير سليمة بصورة فظة.

أمين المظالم

٥٤- أنشئ منصب "أمين المظالم" إعمالاً لمرسوم برلماني صدر في ١٩٨٢. ويعينه رئيس الجمهورية بناء على نصيحة لجنة السلك القضائي، ويشترط في تعيينه أن يكون حاصلاً على مؤهل قانوني.

٥٥- ويخول أمين المظالم التحقيق في الإجراءات الإدارية إذا أدعي بوقوع ظلم نتيجة لهذا الإجراء. وبموجب هذا المرسوم تنحصر سلطة "أمين المظالم" في التحقيق مع الوزارات والإدارات الحكومية والسلطات القانونية.

٥٦- بيد أن قوات الدفاع ودائرة الشرطة والسجون مستثناة على وجه التحديد، ولا يجوز له التحقيق معها كما لا يجوز التحقيق مع رئيس الجمهورية والموظفين التابعين له ورئاسة الوزراة والمدعي العام والموظفين القانونيين.

٥٧- ولا يمكن لأمين المظالم أن يجري تحقيقا إلا بناء على شكوى. ويتعين التقدم بالشكاوى خلال ١٢ شهراً من تاريخ علم الشاكي بالإجراء الذي يشكو منه.

٥٨- وإذا قامت الشكوى على أسس سليمة، يبلغ أمين المظالم الهيئة المعنية بالنتائج التي توصل إليها ويقدم توصياته إليها. وهو غير مخول سلطة التنفيذ وإذا امتنعت هيئة ما عن العمل بتوصياته، يمكنه أن يتقدم بتقرير إلى رئيس الجمهورية. ويعد أمين المظالم تقريراً سنوياً عن أنشطته لعرضه على البرلمان.

لجنة تطوير القانون

٥٩- أنشئت هذه اللجنة إعمالاً لمرسوم برلماني. وتتضمن:

(أ) رئيساً يعينه وزير العدل، بالتشاور مع لجنة السلك القضائي، على أن يكون أحد قضاة المحكمة العليا؛

(ب) نائب رئيس، يعينه الوزير بالتشاور مع لجنة السلك القضائي؛

(ج) المدعي العام؛

(د) أمين المظالم؛

(هـ) عدة أعضاء في جمعية قانونية.

٦٠- وتتمثل الوظيفة الرئيسية للجنة في النهوض بعملية تطوير القانون وإصلاحه. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجوز للجنة أن تعد البرامج أو التقارير التي تعرض على الوزير والبرلمان للنظر فيها. ويمكنها أن تتحرى عن القانون في البلدان الأخرى حتى تتمكن من تقديم النصح إلى الوزير. وقامت اللجنة منذ إنشائها بدور فعال في الإصلاحات التشريعية الرئيسية.

حماية الحقوق بموجب الدستور

٦١- ينص الدستور في بابه الثالث على حماية الحقوق والحريات الأساسية التي تتضمن الحق في الحياة والحق في التحرر من العبودية والسخرة والمعاملة غير الإنسانية ... إلخ. وينص أيضاً على حرية الوجدان والتعبير والاجتماع والحرية النقابية وحرية التنقل.

٦٢- وفي المادة ٢٤، يحدد الدستور التدابير الحمائية. وينص على أنه يمكن لأي فرد يرى أن الحقوق المجسدة في إعلان الحقوق قد انتهكت، أن يتقدم إلى المحكمة العليا بطلب تعويض. وللمحكمة العليا أن تصدر في هذه الحالات أية أوامر، بما في ذلك الأوامر بالتعويض، كما يمكنها أن تصدر التوجيهات التي قد ترى أنها لازمة لتطبيق أو ضمان تطبيق إعلان الحقوق.

٦٣- ويمكن أيضاً الاحتكام إلى إعلان الحقوق في المحاكم الأخرى. والممارسة المتبعة في المحاكم عند تفسير إعلان الحقوق هي الاعتماد على تفسير الحقوق المعادلة في جهات مختصة اخرى أو في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

رابعاً - الإعلام والدعاية

٦٤- تقع على الحكومة مسؤولية إعداد التقارير للسلطات المنشأة في إطار صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمراقبة امتثال الدولة العضو للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة. وتشرف على هذه العملية اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان التي أُنشئت في ١٩٩٣. وتجري اللجنة اتصالات أيضاً مع المنظمات غير الحكومية.

٦٥- وتضطلع المنظمات غير الحكومية في زمبابوي أيضاً بالترويج لحقوق الإنسان. وتتضمن مؤسسات مثل اللجنة الكاثولوكية للعدل والسلم ومؤسسة حقوق زمبابوي ومؤسسة الموارد القانونية.

- - - - -